האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

القدس الشرقية: حقائق ومعطيات 2017

نُشر في: 23.5.2017

عدد السكّان

يعيش في القدس **323,700** فلسطيني وفلسطينية، وفقًا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية، ويشكّلون ما نسبته 37% من مُجمل سكّان القدس.[1] وهنالك تقديرات تفيد أنّ عددهم في الواقع أعلى.

لسكّان القدس الشرقية مكانة سكان مقيمون دائمون في إسرائيل وليس مواطنون. في سنة 2016 سحبت وزارة الداخلية الاسرائيلية اوراق الاقامة - الهوية المقدسية - من 95 فلسطينيًا في القدس، بضمنهم 41 امرأة و-11 قاصرًا. منذ سنة 1967، سلبت وزارة الداخلية الإسرائيلية مكانة مقيم من **14,595** فلسطينيًا من سكّان القدس.[2] إضافة إلى ذلك، أخذت وزارة الداخلية في السنتين الأخيرتين بسحب الإقامة من فلسطينيي القدس الضالعين في عمليات ضدّ إسرائيل، وكذلك من أفراد عائلاتهم.[3]

يذكر انه في السنوات الأخيرة طرأ ارتفاع في عدد سكان القدس الشرقية الذين تقدّموا بطلب للحصول على الجنسية الإسرائيلية. ولكن في المقابل، طرأ انخفاض ملحوظ في عدد الطلبات المستجابة ومنح الجنسية. السكان المعنيّون بالمواطنة يُجبَرون على الانتظار لوقت طويل جدًا، ويواجهون عراقيل بيروقراطية غير معقولة في مكتب وزارة الداخلية، في وادي الجوز.[4]

جدار الفصل

نحو **140,000** فلسطيني وفلسطينية يعيشون اليوم في الأحياء المقدسيّة التي أُبقيت وراء جدار الفصل.[5] وتفيد تقديرات السلطات أن نحو **80,000**[6] من هؤلاء يسكنون في مخيم شعفاط للاّجئين وفي أحياء ثلاثة أخرى مجاورة له، وهي: راس خميس وراس شحادة وحيّ السلام؛ وأنّ نحو **60,000** يسكنون في حيّ كفر عقب الواقع شماليّ حاجز قلنديا العسكري.[7]

إضافة إلى هذه الأحياء الكبيرة، التي جرى عزلها بواسطة الجدار، يسكن **بضعة آلاف** من الفلسطينيين في مقاطعات وأحياء عديدة وغريبة نجمت عن مسار جدار الفصل قرب حدود منطقة نفوذ بلدية القدس. في بعض هذه المواقع يعزل جدار الفصل هؤلاء المقدسيّين عن بقيّة أجزاء مدينة القدس، كما في طرف حيّ جبل المكبّر (منطقتي الشيخ سعد والسواحرة). وفي مواقع أخرى يعزل الجدار فلسطينيين من سكّان الضفة الغربية عن بقيّة أجزاء الضفة ويحبسهم وراء الجانب المقدسيّ من الجدار، كما في منطقة وادي حمص. في مجمل هذه المواقع

---

[1] معطيات دائرة الإحصاء المركزية حول عدد سكّان القدس.
[2] مركز الدفاع عن الفرد، معطيات وردت ضمن ردّ وزارة الداخلية، من 6.4.2017.
[3] تهديدات بسلب المكانة، والذي يعني الطرد من شرقيّ القدس وإسرائيل، وُجهت إلى عائلة تمتلك مكانة مقيم دائم (أي أنهم يحملون بطاقة هوية إسرائيلية) ونحو أفراد عائلة يحملون تصريح مكوث في إسرائيل من قبَل الجيش في أعقاب لمّ شمل. مستجدّات الإجراءات القضائية تجدونها في موقع مركز الدفاع عن الفرد: 28.2.2016، 17.1.2017.
[4] في مكتب وزارة الداخلية في شرقيّ القدس ينتظر الناس سنة ليشملهم الدور ، نير حسون، هآرتس، 16.5.2017 .
[5] تقرير مراقب الدولة، تقارير عن المراقبة في الحكم المحلي، تشرين الثاني 2016, ص 1198.
[6] التماس للمحكمة العليا 2235/14 صندوقة ضدّ السلطة الحكومية للمياه والصرف الصحي، ردّ شركة المياه والصرف الصحّي، من 11.1.2015، البنود 20-21.
[7] في هذه الأحياء يسكن أيضًا فلسطينيون من الضفة الغربية، ولكن لا يُعرف كم عددهم.

والأحياء الناجمة عن مسار الجدار في القدس يعاني السكّان نقص المرافق والخدمات الحيوية، ناهيك عن مشقّة التنقّل - بفعل الحواجز.[8]

الفقر

76% من سكّان شرقيّ القدس، و**83.4%** من الأطفال المقدسيين يعيشون تحت خطّ الفقر، وذلك وفقًا لمعطيات تقرير الفقر الصادر عن مؤسّسة التأمين الوطني.

وللمقارنة – تبلغ نسبة من يعيشون تحت خطّ الفقر من مجمل سكّان إسرائيل 21.7%، وتبلغ نسبة الأطفال 30%.[9]

الرّفاه

إزاء نسبة الفقر العالية في القدس الشرقية، من الحيويّ وجود متوفر لخدمات الرّفاه الاجتماعي. ولكن لخدمات الرفاه **أربع مكاتب فقط** تعمل في القدس الشرقية، التي تقدّم الخدمات لـ37% من سكّان المدينة، وتعالج **36,029 حالة**. بينما يعمل في خدمة السكان الإسرائيليين – اليهود، الذين يشكّلون 63% من مجمل السكّان، **19 مكتب** رفاه اجتماعي، ويعالجون **57,472 حالة فقط**.[10]

نحو رُبع مجمل ملاكات العمال الاجتماعين بالقدس فقط خصصت للقدس الشرقية اي **106 ملاك وظيفة** لعمّال اجتماعيين في القدس الشرقية ، من بين **403 ملاك**. تضمّنت الخطّة الخماسية للحكومة، من تمّوز عام 2014[11] وعدًا بإضافة 30 ملاكًا في القدس الشرقية. تم توظيف **18 عاملا اجتماعيا** حتى اليوم، ، فيما أبلغت وزارة الرفاه أن بإيعاز من وزير المالية لن يتمّ تخصيص ميزانيات إضافية في السنتين 2017-2018.

متوسّط ما تعالجه العامل/ة الاجتماعي/ة في القدس الشرقية هو **339** حالة، مقارنة بمتوسّط **193** في بقيّة أجزاء المدينة. نتيجة لذلك نجد أنّ مدّة انتظار العائلات الفلسطينية لبدء معالجتها طويلة جدًا: تعالج مكاتب الرفاه في شرقيّ 11,451 عائلة فلسطينية، وهنالك **598 عائلة** إضافية ما زالت على قائمة الانتظار. في بقيّة أنحاء المدينة مجتمعةً – رغم أنّ عدد السكّان أكبر بكثير، ولكن لأنّ عدد الملاكات أيضًا أكبر بكثير - نجد على قائمة الانتظار **627 عائلة**.[12]

8,973 ولدًا في القدس الشرقية تم تصنّيفهم تحت فئة أولاد "في خطر".[13]

---

[8] رسالة جمعية حقوق المواطن إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في 9.8.2017. في الرسالة تفصيل نتائج بحث، أظهر أنّه بعد مرور عقد على قرار الحكومة الذي أوعز باستعدادات الخاصّة لتقديم خدمات في الأحياء المقدسية الواقعة وراء الجدار، بقي هذا القرار حبرًا على ورق.

[9] نُشرت المعطيات في كانون الأول 2016 وتخصّ سنة 2015. تقرير الفقر ، مؤسّسة التأمين الوطني، ص 27.

[10] جمعية حقوق المواطن، ردّ بلدية القدس على طلب حرية المعلومات في موضوع الرفاه، من تاريخ 28.3.2017.

[11] خطة رفع الأمان الشخصي والتطوير الاقتصادي- الاجتماعي في القدس ، خطة حكومية رقم 1775، أقرّت في 29.6.2014.

[12] المصدر نفسه.

[13] المصدر نفسه.

تربية وتعليم

يدرس في القدس **109,481** طالبة وطالبًا فلسطينيًا. **41%** منهم فقط يرتادون مدارس بلديّة رسمية تدار مباشرة من قبَل بلدية القدس، وذلك بسبب النقص الكبير في الغرف الصفيّة، إذ أنّ عدد الصفوف المتوفرة أقلّ بكثير من عدد الطلاب. **41%** آخرون يرتادون مدارس غير رسمية معترف بها التي تتلقى جزءًا من ميزانيّتها من وزارة المعارف. أمّا الـ **18%** المتبقّون فيرتادون مدارس خاصّة.[14]

توجد في القدس الشرقية **88** مدرسة رسمية تابعة للبلدية، و-**97** مدرسة غير رسمية ولكن معترف بها، و-**79** مدرسة خاصّة.[15]

قبل ابتداء السنة الدراسية الحالية توجّه **1,633 طالبًا** فلسطينيًا إلى بلدية القدس بطلب انتقال من مدرسة غير رسمية معترف بها إلى مدرسة رسمية تابعة للبلدية. تمّ **استيعاب 1,209** من بين هؤلاء ورفض 424.[16] قرّرت المحكمة العليا أنه ابتداءً من سنة 2016 على السلطات تغطية نفقات الدراسة لطلاب القدس الشرقية الذين يقدّمون طلبات انتقال لمدارس البلدية ولا يتمّ استيعابهم وبهذا يجبرون على التسجيل بالمدارس غير الرسمية المعترف بها.[17]

وفق تقديرات بلدية القدس، ينقص جهاز التعليم الرسمي في القدس الشرقية نحو **2,000 صفّ دراسي**، تبلغ تكاليف بنائها 200،000،0002 **ش.ج**.[18] ورغم هذا النقص الهائل، أضيف في السنة الدراسية 2016 فقط **44 صفًّا** إلى المدارس البلدية الرسمية في القدس الشرقية؛ ويُتوقّع أن يُبنى في السنوات الثلاث القادمة نحو **339** صفًا إضافيًا.[19] ومما يجدر ذكره، بني في الفترة من 2011 إلى 2016، **247 صفًّا** جديدًا إضافة إلى **استئجار 218 صفًا**. و جاء هذا في أعقاب صدور قرار المحكمة المبدئي بشأن النقص في الصفوف الدراسية في القدس الشرقية وتسجيل الطلاّب[20] .

من بين كل الصفوف الرسمية للبلدية في المدارس وبساتين الأطفال في القدس الشرقية، ، **857 منها** غير مطابقة للمعايير الدراسية ويشكّل هذا العدد نصف مجمل الصفوف في جهاز التعليم الرسمي في القدس الشرقية والبالغ عددها **1,815** صفًا.[21]

33% من الطلاب الذين يرتادون جهاز التعليم الرسمي وجهاز التعليم المعترف به غير الرسمي في القدس الشرقية لا ينهون 12 سنة دراسيّة.[22] يبلغ حجم الميزانية المخصّصة في سنة 2017 لمنع التسرّب في القدس الشرقية **4.1 مليون ش.ج**،[23] مقارنة بـ **3 مليون ش.ج** في سنة 2015.[24] ولكن تقديرات بلدية القدس تفيد أن هناك حاجة لـ **15 مليون ش.ج** لأجل علاج جذري لمشكلة التسرّب.

لا يُعرف بالضبط عدد الطلاب الفلسطينيين في القدس الذين لا يوجد لهم أي اطار تعليمي، وفقًا لمعطيات وزارة الداخلية، يعيش في القدس 127,198 طالبًا فلسطينيًا تتراوح أعمارهم بين 3 و-18 سنة. وهناك من بينهم

---

[14] جمعية حقوق المواطن، ردّ بلدية القدس على طلب حرية المعلومات بشأن التعليم، من 29.3.2017.
[15] المصدر نفسه..
[16] الحديث هنا عن ارتفاع نسبيّ، مقارنة بالسنة السابقة: في سنة 2016 سعى 766 طالب فلسطيني للانتقال من مدارس معترف بها غير رسمية إلى مدارس رسمية في القدس. 523 منهم تمّ استيعابهم، و-243 رُفضوا. ردّ بلدية القدس بشأن التعليم، أعلاه، ملاحظة 14.
[17] التماس للمحكمة العليا 5373/08 أبو لبدة ضدّ وزيرة التعليم ، قدّمته جمعية حقوق المواطن باسم طلاّب وأولياء أمور من شرقيّ القدس. منذ صدور قرار المحكمة، في 6.2.2011، لم تعمل السلطات على إقامة جهاز يؤمّن تنفيذ استرجاع قسط التعليم، ولم تعمل بما يكفي لأجل استكمال النقص في عدد الصفوف الدراسية.
[18] محضر جلسة لجنة التعليم في الكنيست، بشأن شرقيّ القدس، من 1.2.2016.
[19] المصدر نفسه. 258 صفًا جديد في المدارس، وكذلك 81 صف في بساتين الأطفال.
[20] التماس للمحكمة العليا أبو لبدة، أعلاه، ملاحظة 17.
[21] ردّ بلدية القدس بشأن التعليم، أعلاه ملاحظة 14.
[22] محضر جلسة لجنة التعليم في الكنيست، أعلاه، ملاحظة 18.
[23] ردّ بلدية القدس بشأن التعليم، أعلاه ملاحظة 14.
[24] جمعية حقوق المواطن، شرقيّ القدس: حقائق ومعطيات 2015.

109,481 طالبًا وطالبة في جميع المدارس على أنواعها؛[25] أي أنّ الفارق هو **17,717** طالبًا لا يعرف جهاز التعليم أين هم. (وهناك نسبة معيّنة، غير معلومة، من الأطفال في سنّ 3-4 سنوات ممّن يرتادون حضانات خاصّة، وهم بالتالي غير مسجّلين في جهاز التعليم البلدي).

جهاز التعليم في القدس الشرقية يعاني نقصًا مستمرًا في الطواقم المهنيّة: من بين **150** ملاك لوظيفة أخصّائي نفسي في مدارس القدس، هناك **20 فقط** مخصّصة للقدس الشرقية.[26] من بين **185 مدرسة** رسمية ومدارس معترف بها غير رسمية في القدس الشرقيّة، هناك **57** ملاك لوظيفة مستشار تربوي.[27] طرأ تحسّن في هذا المجال في السنوات الأخيرة، ففي سنة 2011 كان عدد المستشارين التربويين 21 فقط.[28] فيما نجد **17** ضابط دوام في القدس الغربية وظيفتهم التعامل مع الشبيبة المتسرّبة من المدارس، في القدس الشرقية - حيث نسبة التسرّب الأعلى في البلاد - لا نجد سوى **أربعة ملاكات**، تم تشغيل واحد منها فقط.[29]

التخطيط، البناء والهدم

ليس معلومًا ما هو العدد بالدقّة **للبنايات غير المرخصة في القدس الشرقية ولكن دراسة اخيرة تدل على انه أكثر من 20,000 وحدة سكنيّة** بُنيت دون ترخيص في أحياء القدس الشرقية[30]. برزت في العقد الأخير الزيادة الهائلة في عدد العمارات السكنيّة غير المرخّصة في الأحياء الواقعة وراء الجدار.

منذ أكثر من عقد لم تقم سلطات التخطيط المحلية والإقليمية بخطوات كافيه لإتمام خرائط هيكلية في الأحياء الفلسطينية، **ولا حتّى خارطة واحدة**.[31] حتى خرائط تطوير الأحياء؛ التي تبادر لوضعها بلدية القدس نفسها؛ لا يتم اعتمادها في حال تم الحديث عن أحياء القدس الشرقية.[32] رغم تصريحات رئيس البلدية، نير بركات، بأنّه يعتزم اتّباع سياسة مختلفة عن سياسات سابقيه، فإن السلطات في عهده تواصل إخفاقاتها المستمرّة منذ 50 عامًا في كلّ ما يتعلّق بالتخطيط والتطوير وتنظيم القدس الشرقية .

إضافة إلى مواصلة تجميد التخطيط، هنالك ارتفاع حادّ في عمليات هدم المنازل في القدس الشرقية جرّاء البناء غير المرخّص: في سنة 2016 **هُدم 88 منزلاً** كان يسكن فيها **295 شخصًا**.[33] إنه العدد الأكبر من المنازل التي هدمت سنويا في القدس الشرقية منذ أكثر من عقد. إضافة لذلك، بين كانون الثاني 2016 وشباط 2017 هدمت السلطات 59 مبنىً غير سكنيّ، كالمصالح التجارية والأبنية الزراعية.[34]

في سنة 2017 هُدمت **أربع منازل في الولجة**، وهي قرية تقع جنوبيّ القدس، عُزلت عن المدينة بواسطة جدار الفصل وبقي جزء من أراضيها ضمن نطاق الحدود البلدية. كانت هذه من المرّات القليلة، منذ بناء الجدار قبل

---

[25] ردّ بلدية القدس بشأن التعليم، أعلاه ملاحظة 14.
[26] جمعية حقوق المواطن، ردّ وزارة التعليم على طلب حرية المعلومات بشأن الطواقم المهنيّة، من 15.1.2017.
[27] المصدر نفسه.
[28] علامة رسوب: جهاز التعليم الفاشل في شرقيّ القدس، تقرير جمعية حقوق المواطن وجمعية "عير عَميم" من آب 2012، ص 17.
[29] ردّ على استجواب عضو المجلس البلدي، لورا فرتون، في شأن الميزانيات المرصودة لصالح الشبيبة في شرقيّ القدس لسنة 2016.
[30] البناء في مصيدة التخطيط: السياسة، التنظيم والتطوير في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية ، جمعية "بِمُكوم"، 2014، ص 54. قبل أكثر من عقد كانت تقديرات السلطات أن 20,000-15,000 وحدة سكنية بُنيت دون ترخيص في أحياء شرقيّ القدس. منذ ذلك الحين بُنيت وحدات سكنية جديدة في جميع أنحاء شرقيّ القدس، وبضمنها وحدات غير مرخّصة؛ وفي الأحياء الواقعة وراء الجدار طرأ ارتفاع هائل في بناء العمارات السكنية العالية دون ترخيص.
[31] في العقد الأخير تمّت المصادقة على خرائط جزئية في أحياء فلسطينية لأجل ترخيص بناء واحد أو مجمّع بنايات، ولكن لم يصادق على خرائط هيكلية يمكن الانطلاق منها لتطوير أو توسيع حيّ بأكمله أو حتى جزء منه.
[32] صحيح أن بلدية القدس عملت على خريطة شاملة في شرقيّ القدس، ولكنها غير معتَمَدة لغرض استصدار رخصة بناء، فهي ليست سوى خطوة أولية في إجراءات التخطيط.
[33] بتسيلم، معطيات حول هدم البيوت غير المرخصة في شرقيّ القدس .
[34] المصدر نفسه.

أكثر من عشر سنوات، التي أقدمت فيها السلطات على هدم منازل غير مرخّصة تقع وراء الجدار، علمًا أنه لا يمكن أصلاً استصدار رخصة بناء في هذه المناطق.[35]

علاوة على ذلك، جدّدت إسرائيل العمل بسياسة **هدم البيوت العقابيّ**، حيث يهدم الجيش أو يسدّ منازل الضالعين في عمليّات ومنازل مَن ساعدوهم على تنفيذها. في سنة 2017 سدّ الجيش منزل عائلة قنبر، من جبل المكبّر، في أعقاب عملية نفّذها ابنهم في منتزه "أرمون هَنتسيف"، قُتل فيها أربعة جنود. بين تمّوز 2014 وآذار 2017 **هُدمت ستّة منازل** في شرقيّ القدس، **وسُدّت خمس منازل** أخرى. إضافة، أجرى الجيش قياسات في **18 منزلاً** في القدس تمهيدًا لهدمها، ولكن لم تصدر بعد أوامر هدم في شأنها.[36]

المياه ومجاري الصرف الصحّي

عدد سكّان القدس الشرقية المُدرَجين في سجلاّت شركة المياه والصرف الصحي "جيحون" هو 192,281 نسمة.[37] أي أنّ نسبة الموصولين بشبكة المياه على نحوٍ منظّم وقانوني من سكّان القدس الشرقية هي **59%**.

نشأت مشكلة غياب تمديدات خطوط مياه ومجاري منظّمة نتيجة لإخفاق السلطات المتواصل في تخطيط الأحياء الفلسطينية وإتاحة تطوّرها وتوسيعها وإنشاء المرافق فيها بما يتلاءم مع النموّ السكّاني. الأحياء المجاورة لمخيم شعفاط للاّجئين هي مثال صارخ على ذلك: بسبب امتناع السلطات منذ 1967 عن المصادقة ولو على خريطة هيكلية واحدة لتلك الأحياء، فإنّ خطوط المياه الموجودة تكفي احتياجات **10%** فقط من سكّانها اليوم.[38]

في السنوات 2015-2016 مدّت شركة "جيحون" خطوط مجاري جديدة في القدس الشرقية بطول **تسعة كم**، ورمّمت **ستّة كم** من التمديدات القائمة. وتعتزم الشركة المذكورة في سنة 2017 مدّ **15 كم** إضافية في شرقيّ القدس.[39]

المواصلات والمرافق

منذ سنة 2010 بادرت وزارة المواصلات إلى **34 مشروع** لإنشاء مرافق مواصلات في القدس الشرقية. يقدَّر حجم الاستثمار في هذه المشاريع بين السنوات 2010-2019 **بأكثر من مليار شيكل** (1,115.9 مليون ش.ج). تشمل هذه المرافق شوارع التفافيّة، شوارع مداريّة، شوارع مخصّصة لوسائل المواصلات العامّة، ترميم الشوارع المجاورة للمدارس، وغير ذلك.[40]

من المفترض البدء بخطة خمسية جديدة في سنة 2020 لمرافق المواصلات في شرقي القدس. ذلك، بعد أن تنتهي، كما هو متوقّع، الخطّة الخمسيّة التي بوشر بها في سنة 2012.[41]

لا تكفي الاستثمارات الموظفة في العقد الأخير لسدّ الفجوات التي نشأت طيلة خمسة عقود. ما زالت شوارع كثيرة في القدس الشرقية مليئة بالحفر والمطبّات، وتفتقر لحواجز الأمان الجانبية (درابزين) والأرصفة، وتعجز عن

---

[35] إسرائيل تهدم للمرّة الأولى منازل خارج جدار الفصل في القدس، أفيف تتراسكي، "سيحاه مكوميت" (مجلّة إلكترونية باللغة العبرية)، 14.4.2016.

[36] مركز الدفاع عن الفرد، حتلنة بشأن هدم منال عقابيّ.

[37] جمعية حقوق المواطن، ردّ شركة "جيحون" على طلب حرية المعلومات بشأن المياه والصرف الصحي في شرقيّ القدس، من 8.3.2017.

[38] التماس للمحكمة العليا 2235/14 صندوقة ضدّ السلطة الحكومية للمياه والصرف الصحي. تعتمد التقديرات رأي خبير مهنيّ قدّمه مهندس مياه أمام المحكمة من قبَل جمعية حقوق المواطن.

[39] المصدر نفسه.

[40] جمعية حقوق المواطن، ردّ وزارة المواصلات على طلب حرية المعلومات، من 25.4.2017.

[41] الخطّة الخمسيّة للمواصلات في شرقيّ القدس 2012-2017، بيان صحفي، وزارة المواصلات.

استيعاب حركة المرور الناشطة فيها. في التماس أخير من السنه الماضيه إلى المحكمة العليا[42] طولبت وزارة المواصلات أن تطبّق في القدس الشرقية التعليمات الصادرة سنة 2003 والتي تقتضي تيسير المواصلات العامّة للأشخاص محدودي الحركة. بيّن الالتماس أن وضع المرافق في القدس الشرقية يصعّب جدًا تنقّل الأشخاص محدودي الحركة، بل ولا يمكن إدخال الباصات المجهّزة لصعود كراسي العجلات.

مراكز رعاية الأمومة والطفولة

في الأحياء الفلسطينية في القدس تعمل **ستّ مراكز** لرعاية الأمومة والطفولة من قبَل بلدية القدس، مقارنة بذلك، يعمل في الأحياء الإسرائيلية **27 مركزًا**.[43] من المتوقّع افتتاح مركز سابع في منطقة الصلعة، المجاورة لراس العامود. وهنالك ثلاثة مراكز تقع في أحياء إسرائيلية وتقدّم خدماتها أيضًا لسكّان الأحياء الفلسطينية المجاورة. في كفر عقب – الواقعة وراء جدار الفصل – هنالك مركز واحد مشغّل بوكالة من وزارة الصحة، وليس من قبَل بلدية القدس.

البريد

يوجد في الأحياء الفلسطينية في القدس **تسعة فروع** ووكالات بريد، بينما يوجد **34** في الأحياء الإسرائيلية.[44] في أعقاب التماس جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا، من المتوقع افتتاح ثلاثة مراكز بريد جديده في ثلاثة أحياء، هي: راس العامود، بيت صفافا، وعند حاجز مخيم شعفاط للاّجئين.[45]

هنالك **فقط خمسة ساعي بريد** يعملون في شرقيّ القدس، بينما يعمل في بقيّة الأحياء الغربية **88 ساعي بريد**.[46] في معظم الأحياء الفلسطينية يتمّ إرسال البريد إلى مراكز توزيع (بناية واحدة تشمل مئات صناديق البريد). ويتمّ توزيع البريد إلى البيوت مباشرة فقط في **خمسة أحياء** من ضمن 22 حيًّا في شرقيّ القدس.[47]

كما يذكر انه في أعقاب التماس البريد، الذي تقدّمت به جمعية حقوق المواطن، وُضعت للمرّة الأولى **أسماء لمئات الشوارع** في شرقيّ القدس، وكذلك أرقام لآلاف المنازل. في سنة 2017 أُنجز وضع لافتات شوارع في حيّ كفر عقب الواقع وراء جدار الفصل. من المنتظر أن تضع البلدية في الأشهر القريبة لافتات شوارع في سلوان وفي منطقة مخيّم شعفاط للاّجئين، وبذلك يتمّ إنجاز وضع اللافتات في شوارع شرقيّ القدس.

---

[42] جمعية "بِزخوت"، التماس للعليا, 2016

[43] مراكز رعاية الأمّ والطفل في موقع بلدية القدس، معطيات محتلنة لشهر أيار 2017.

[44] قائمة فروع البريد ووكالات البريد في القدس تجدونها في موقع شركة البريد، معطيات محتلنة لشهر أيار 2017.

[45] التماس للمحكمة العليا 4414/10 راسم عبيدات ضدّ شركة بريد إسرائيل م.ض قدّمته جمعية حقوق المواطن. مستجدّات من جلسة عقدت في 14.5.2017 مع ممثلي وزارة المواصلات وشركة البريد.

[46] معطيات حصلت عليها جمعية حقوق المواطن في إطار إجراء التماس للمحكمة العليا 4414/10.

[47] خمسة أحياء فقط يتمّ فيها توزيع البريد إلى البيوت: الشيخ جرّاح، وادي الجوز، راس العامود، الطور، والبلدة القديمة.